وقد يقال ان شرطها التفضيل والتعرض للشرائط ضعيف
الشرائط كونه مختارا واذا تعرض للشرائط فيعتبر
كثرة ما تكلن به الشاهد وان لم يشترط التفضيل فانما
يشترط اذا قال الشاهد انما اردته وكتبته به لتضمنه حصول
الشرائط فاما اذا قال انه كتبه كيف كيف ولم يتعرض
للاختيار وسائر الشرائط فينبغي ان يكتفي به وتقع عليه
الاصل الاختيار وقوله ولا ينبغي ان يقبل الرشاد
الى اراده مطلقا ميل الى اشتراط التفصيل والظاهر خلافه

قال ولو حلف رجل لطلقن قال احدهما
كما امرت بضيعته الي الذي على ثلثه وعلي جوله يعرف اليه
لانه لم يفصل كيفية الكثرة والحوالة تختلف فيه
والصحيح انه لا يقبل تفسيره بكثرة الاجرة فان لم يفسر توقف
والامر اذا اورده مكررا فالظاهر انه يريد الاستدلال
حيث عرض عليه دل على انه كان يعتقد ان اتيانه مختارا
صلى صلاة المسلمين فيكفر لاعتقاده خلاف الدين
وفيه احتمال لان الامر قد يكون لمجرد الالزام
مات رجل فعرض الاسلام على ابنين له فاسلم احدهما دون الاخر
ومات مسلما وقال الباقي انه كان مسلما قبل موته كان القول
قال بعض اصحابنا قوله مقبول لان الظاهر معه والكفر يحدث
فلا يثبت وفيه نظر لان الاصل بقاء الحال والظاهر لا يعارض

وقيل قوله لان احدهما كما عن رواية الشيخ في مهذب
نصب جعفر والبقية والاصح الاول لان الظاهر ان المدار
على الاكثر في مثله وذكر اهل البيع ما يتعلق بالمبيع
كقوله اطعمه الملح لانه اذن بكثرة ولا يورث
منه وعلى ما ذكرناه اخذ هما انه اذا دخل في بيت
المال الموجب او ورثه فعلى هما انه يوقف ويستغل
قال فصل ولو كان له عرض عرض الى الغير وان ذكر في
التعريف انه يكون عرض اليه كذلك قبل صاحب
الثوب قوله لان احدهما يشترط ان يكون ابريسم الخز وبالجملة
لم اكثر من نصف كلي في الثوب بعيد فوجب احدهما
انه لا يورث عنه ولا يوصى به وكفره والثاني يورث لانه
مشترك بين حلال الاصل وموهوم الحرمة فالغالب
اذا لم يعلم الوارث بكونه الملغز به كفر بكفره على ما مر
فان مات هناك مات مسلما وورثه ورثته المسلمون
وان رجع الى دار الاسلام فالحكم فيه وفي ورثته على الدين
وكذلك الاسلام لاحتمال انه كان يخفي اسلامه وان
عرف سوء الكراهة فيه كالبقية احدهما اطلق الكثير من
الفرض وشرط له القاضي ان يكون له اجرة كما مات وقيل
بالخيار بعد العرض والاول هو الاصل وذلك استغنى
عن العرض والثاني هذا للمرهن وايجاب الوصية
سئل عنه المعظم وذهب ابو حنيفة الى انه مستحب واحتج

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)